

اتفاقية شراكة

بين

الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

و

بلدية قرطاج

توطئة:

استنادا إلى أحكام الفصل الخامس عشر من الدستور التي أكدت على أن "الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام، تنظّم وتعمل وفق مبادئ الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام ووفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة"،

وبناء على القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 مؤرخ في 9 ماي 2018 يتعلق بمجلة الجماعات المحلية،

والمرسوم الإطارى عدد 120 لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2011 المتعلق بمكافحة الفساد،

ومن أجل تنفيذ سياسة الدولة في إطار دعم مجهوداتها الرامية لمكافحة الفساد،

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة
الفساد

الإمضاء: 



وتنفيذا لمقتضيات الإستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
وخطة عملها،

وتعزيزا لدور الجماعات المحلية ودعمها لتنظيم وتسيير برامجها وانجازها مشاريع
للحد من مخاطر الفساد ،

وفي إطار التعاون الثنائي بين بلدية قرطاج والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

تم إبرام اتفاقية العمل الآتي نصها:
بين الممضيين أسفله:

-بلدية قرطاج ممثلة في شخص رئيسها

من جهة

-الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ممثلة في شخص رئيسها

من جهة أخرى

تم الاتفاق على ما يلي:

الباب الأول موضوع الاتفاقية

الفصل الأول:

تهدف هذه الاتفاقية إلى:

- ترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة وتعزيز قيم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية
في مجال المعاملات الإدارية،

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة
الفساد
الإمضاء العميد سوقي الطيب



- دعم التعاون والتشاور والتنسيق بين بلدية قرطاج والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وفقا للقوانين والتراتب الجاري بها العمل،
- توفير المعلومات و الإحصائيات ذات الصلة بالفساد و الرشوة.
- الاستفادة من تجارب وخبرات طرفي الاتفاقية لتعزيز القدرات في مجال دعم النزاهة وإرساء قواعد الشفافية في المعاملات الادارية ،
- إرساء مبادئ توجيهية للحد من الفساد ووضع نظم ملائمة لمكافحته طبقا لإطار عام يحدد بالتنسيق بين طرفي الاتفاقية،
- التعاون في إعداد وتنفيذ برامج التوعية في مجال إرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد .

الفصل 2:

تهدف هذه الاتفاقية في نطاق العمل المشترك بين الطرفين إلى جعل بلدية قرطاج بلدية نموذجية تطبق فيها أفضل ممارسات التسيير والتصرف وفقا لمبادئ الشفافية والنزاهة باعتماد آليات الديمقراطية التشاركية ومبادئ الحوكمة الرشيدة.

الباب الثاني منهجية العمل

الفصل 3:

يتم التعاون بين بلدية قرطاج والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد في مجال مكافحة الفساد ضمن مشاريع يتم اختيارها ووضعها وفق برنامج سنوي، تحدد على ضوءه الأهداف المنتظرة والخطوات المتبعة ضمن جدول زمني محدد.

الرئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
الإمضاء العميد سوفي الطيب



الفصل 4:

يحدث فريق عمل بين بلدية قرطاج والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد يتكون من ممثلين عن كل جهة تعهد له مهمة تنفيذ برنامج العمل المتفق عليه كما يمكن دعوة ممثلين عن هياكل أخرى كلما دعت الحاجة لذلك.

الفصل 5:

يسعى فريق العمل المشترك لضبط برنامج تنفيذي لتفعيل محتوى هذه الاتفاقية.

كما يتولى القيام بالأعمال التالية:

- وضع التدابير التشاركية لمنع الفساد والكشف عن مواطنه داخل المصالح التابعة لبلدية قرطاج بمساهمة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،
- القيام بعمليات التأطير وتوفير المشورة لمعالجة شبهات الفساد الإداري والمالي داخل الهياكل التابعة لبلدية قرطاج ،
- إعداد وتنفيذ برامج توعوية في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وإعداد لقاءات لنشر ثقافة النزاهة والشفافية في القطاعات الراجعة بالنظر لبلدية قرطاج بما يساهم في تطوير أدائها وتكريس مصداقيتها تجاه المتعاملين معها،
- العمل على إعداد برنامج تكوين ثنائي في المجالات ذات العلاقة بترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
- اقتراح الإصلاحات الضرورية لبعض المصالح البلدية والعمل على التقليل من الإجراءات الإدارية التي تعيق نجاعة العمل الإداري بها وفقا لمنظومة إصلاحية شاملة لكل القطاعات مرجع النظر،
- برمجة أيام دراسية حول منظومة العمل الإداري داخل البلدية وسبل ترشيدها ،

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
الأستاذ الدكتور الطيب



كما يعمل فريق العمل المشترك على تسخير الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة لدى طرفي الاتفاقية لتفعيل برامج التعاون بينهما، ويتولى إعداد تقرير نصف سنوي يستعرض فيه مدى التقدم في تحقيق البرنامج التنفيذي واهم الأنشطة والتدخلات في هذا الإطار ويتم عرض هذا التقرير على السيدين رئيس البلدية ورئيس الهيئة.

الباب الثالث

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وتنقيحها ومدة صلوحياتها

الفصل 6:

يسري مفعول هذه الاتفاقية ابتداء من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين المعنيين. ويمكن تنقيحها بموجب ملحق وذلك بعد الاتفاق بين بلدية قرطاج والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد على محتواه.

يحق لكل طرف إنهاء العمل بالاتفاقية في حالة الإخلال ببندوها وذلك بإشعار الطرف الآخر في أجل ثلاثة (03) أشهر قبل تاريخ الفسخ، ودون إلغاء البرامج المحددة مسبقا.

حددت المدة الزمنية لسريان مفعول هذه الاتفاقية بسنة واحدة قابلة للتجديد بمقتضى اتفاق الطرفين.

حرر بقرطاج في 11 سبتمبر 2019

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

رئيسة بلدية قرطاج

العميد شوقي الطيب

السيدة حياة بيوض

رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة
الفساد

الإضاء: العميد شوقي الطيب

